

آثار تغيير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري

ملخص

إن التحسن الذي عرفه سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي في الأونة الأخيرة على مستوى أسواق المال الدولية، حيث بلغ مستوى غير مسبق وهو 1.28 دولار للأورو الواحد خلال فترة وجيزة من الزمن (جانفي 2004)، انبثق عنه تأثيرات ليس فقط على الاقتصاديات الأوروبية ذاتها؛ بل على الشركاء الاقتصاديين لدول الاتحاد الأوروبي - ومنها الجزائر- التي تعتمد في تقييم ديونها وكافة معاملاتها المالية والتجارية على العملتين معاً. مما استدعى ضرورة بحث قضية تحسن سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، وما لها من آثار على الاقتصاد الجزائري.

د. بوعتروس عبدالحق
أ. قارة ملاك
كلية الاقتصاد والتسيير
جامعة قسنطينة،
الجزائر

إن

أهم ما ميز النظام النقدي الدولي في نهاية القرن العشرين، هو بروز عملة دولية إلى الوجود، ألا وهي العملة الأوروبية الموحدة "أورو" تجسيدا للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. تلك العملة التي أصبحت منافسا قويا للعملة الدولية التي قام عليها نظام بريتون وودز منذ نشأته فيما يعرف بقاعدة الدولار، حيث ظل الدولار الأمريكي يشكل محور نظام المدفوعات الدولية باعتباره عملة الفوترة، للتجارة الدولية (1) وكذا عملة احتياط وتوظيف على المستوى الدولي.

إن الاستقرار الذي كان يتمتع به النظام النقدي الدولي القائم على قاعدة الدولار زال بانهيار نظام "بريتون وودز" عام 1971، وظهور نظام سعر الصرف العائم الذي يتميز بالتقلبات الحادة والعنيفة أحيانا، كون سعر الصرف يتحدد

في السوق بناء على تفاعل قوي العرض والطلب على العملات الدولية في أسواق النقْد

Résumé

Suite à l'amélioration du taux de change de l'euro par rapport au dollar américain en ces derniers temps sur les marchés financiers mondiaux atteignant le niveau de 1.28 dans un délai bref (Janvier 2004). Les économies des pays de la zone euro ainsi que les partenaires économiques des pays de l'union européenne - parmi lesquelles figure l'Algérie qui libelle sa dette et ses échanges commerciaux en euro et en dollar - s'en trouvèrent affectés.

Ces appréciations de l'Euro par rapport au dollar nous interpellèrent quant à la nécessité d'effectuer une étude concernant l'impact de l'euro par rapport au dollar sur notre économie.

والمال الدولية، الأمر الذي أثر على لعب تلك الأدوار بكل فعالية، وأصبح ينبئ بفشل ذريع لنظام المدفوعات الدولية القائم على عملة واحدة. وأمام بروز العملة الأوروبية الموحدة ومالها من قوة نابعة من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وما يحتله في الاقتصاد العالمي والتبادل الدولي، أصبح بإمكان الأورو لعب تلك الأدوار خاصة إذا تمكنت دول الاتحاد الأوروبي من تخفيض تكلفة المعاملة على المستوى الدولي، لذلك فقد تم تحديد سعر الصرف للأورو مقابل الدولار الأمريكي في أحسن الأحوال لا يتجاوز 1.10 دولار لكل أورو، والذي يمكن أن يحقق التوازنات الاقتصادية للدول الأوروبية. وبناء على سعر صرف الأورو مقابل الدولار يتم التنبؤ بأسعار المعاملات الدولية الحقيقية والمالية فيما بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي، خاصة اتجاه بلدان الاتحاد الأوروبي وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن نظام الصرف المنتهج يتسم بالتعويم الحر، يمكن لسعر صرف الأورو مقابل الدولار أن يتقلب في أية لحظة لأسباب عدة قد تكون اقتصادية أو سياسية وقد تكون داخلية أو خارجية، كما يمكن أن تكون غير متحكم فيها من قبل مؤسسة النقد الأوروبية (BCE) كتدهور أو تحسن قيمة الدولار مقابل الأورو، الأمر الذي يؤثر على تلك الاقتصاديات حيث أن تقلب قيمة الأورو لا تؤثر فقط على دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بل يمتد التأثير ليشمل اقتصاديات الدول الأخرى ذات العلاقة مع منطقة الأورو وكذا الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال بالنسبة لدول الأوبيب مثلا، ومن بينها الجزائر التي تعتمد على الدولار كعملة مرجعية في تقويم وفوترة عوائد صادراتها وعملة احتياطية، وفي الوقت ذاته تعتمد بحكم تعاملها مع منطقة الأورو على العملة الأوروبية في مجال تسوية مدفوعات قيمة الواردات من الدول الأوروبية وكذا خدمات المديونية ذات المصدر الأوروبي... الخ. الأمر الذي يجعل هذه الدول ومنها الجزائر تعاني مصاعب جمّة، ناتجة عن أزمة نظام المدفوعات الدولية، بسبب تقلب أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية التي يقوم عليها ذلك النظام.

لذلك فإنّ بحثنا هذا يحاول دراسة وتحليل أثر تقلب قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة العلاقة بين التغيرات الحادثة في سعر صرف الأورو مقابل الدولار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، بهدف اكتشاف الإجراءات التي يمكن أن تعمل على الحد من أثر تلك التغيرات أو التقليل من حدتها على الأقل، بغية الحفاظ ما أمكن على مكاسب التبادل الدولي وكل ذلك من خلال بحث المحاور التالية:

- استعراض خصائص الاقتصاد الجزائري .

- تطور نظام الصرف في الجزائر.

- الأورو باعتباره عملة دولية وعلاقته بالدولار.

- آثار تغير قيمة الأورو على الاقتصاد الجزائري.

- نتائج واقتراحات.

1- خصائص الاقتصاد الجزائري : في هذا الشأن سوف يتم التركيز على تلك

الخصائص المميزة للاقتصاد الجزائري بما يخدم موضوع بحثنا من جهة، وبيبين الطبيعة المميزة للاقتصاد الجزائري في عالم يتميز بالتغيرات المستمرة في جميع دواليب الاقتصاد، خاصة ما تعلق منها بسعر الصرف من جهة ثانية، ومن ثم يمكن تبيان العملات الدولية الرئيسية (الدولار، الأورو)، وبالتالي تمكنا من دراسة الآثار المحتملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر من جراء تغيرات أسعار صرف تلك العملات، وذلك وفقا لما يلي :

1-1 - من حيث المديونية: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد المديونية (2) وذلك نابع من السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحقيق التنمية المنشودة، حيث تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لانجاز المشاريع الإنمائية الطموحة، الأمر الذي انعكس على إقبال كاهن الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا تتناسب والنمو الاقتصادي المحقق والمزعوم، بل أصبحت تشكل إحدى مصادر هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار، ممثلة في العوائد من المحروقات بالأساس، فضلا عن ذلك فقد تميزت مديونية الجزائر بالتركز الجغرافي من حيث المصدر، حيث نجد النسبة الكبرى من تلك المديونية مصدرها دول الاتحاد الأوروبي والجدول رقم (1) يبين ذلك، كما دلت الإحصائيات لسنة 2003 أن ما يقدر ب 42% من مديونية الجزائر مقومة بالعملية الأوروبية الموحدة (الأورو)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف (خسائر) خدمات المديونية بالارتباط وتحسن قيمة الأورو في الأسواق العالمية.

ففي نهاية عام 1998 كان هيكل الديون المتوسطة والطويلة المدى حسب المصدر الجغرافي لها يؤكد الأهمية النسبية للقروض الأجنبية ذات المصدر من دول منظمة والتعاون والتنمية الاقتصادية والتي تقدر ب 80% من إجمالي الديون، ومن بين هذه النسبة نجد 60 % مصدرها دول الاتحاد الأوروبي (3).

إن الجدول رقم (1) أدناه يبين لنا هيكل مديونية الجزائر حسب عملات التقويم، والذي يبين الأهمية النسبية لكل عملة في مجال تقويم مديونية الجزائر إلى غاية سنة 1999. علما بأن هذه النسب قد تغيرت بفعل السياسات الإصلاحية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1994 والتي انبثق عنها إعادة الجدولة مديونية الجزائر.

الجدول رقم (1) هيكل المديونية الجزائرية المتوسطة والطويلة المدى حسب عملات التقويم. الوحدة : %

في 31 ديسمبر من كل سنة										
العملة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدولار الأمريكي	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.1
الفرنك الفرنسي	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6
الين الياباني	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4
الدوتشمارك الألماني	11.0	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6
عملات أخرى	15.4	16.7	16.5	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3

المصدر: BANK of Algeria : Media Bank. N : 46. Mars 2000.

2-1- من حيث الصادرات: إن ما يميز الاقتصاد الجزائري من هذا الجانب هو الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال بـ 95 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما يبينه الجدول رقم (2) الذي يوضح الوزن النسبي لعائدات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1994-2000).

الجدول رقم (2) الأهمية النسبية للمحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية (1994-2000) الوحدة: %

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة %	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	94.4

المصدر: بحوث اقتصاديات عربية، العدد 31/30، 2003، ص 51.

وهو الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة (5) وللتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي.

فضلا عن التركيز السلعي للصادرات الجزائرية فإنها تمتاز كذلك بالتركز المكاني أو الجغرافي الكبير، حيث يتم التصدير إلى دول معنية دون غيرها خاصة منها الدول الأوروبية، الولايات المتحدة، واليابان، وفي هذا الشأن فإن الاتحاد الأوروبي بمفرده يستحوذ على 59.4 % من قيمة الصادرات الجزائرية عام 2002، والجدول رقم (3) التالي غني عن كل بيان.

الجدول رقم (3) حصص الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية للجزائر عام 2002
الوحدة: %

بيان النسبة %	الصادرات %	الواردات %	المجموع %
	59.4 %	64.5 %	62.7 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2002- الجزائر .

وإذا ما أخذنا نصيب دول الاتحاد الأوروبي من حجم الصادرات المغربية ومن بينها الجزائر خلال عقد السبعينات نجدها تتراوح بين 70-75 % (3).

بناء على كل ما سبق يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يقوم على الإستراتيجية الاستنزافية (4) - إن صح التعبير - للثروات الباطنية المحروقاتية، حيث تشكل المحروقات ما نسبته 35 % من الناتج الداخلي الخام، و65 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وحوالي 98.5 % من إجمالي الصادرات (5) وعليه فإن التغيرات في قيمة عملة فوترة تلك الصادرات من شأنها أن تؤثر على القدرة الشرائية (للنفط، الغاز) للمحروقات، وذلك سلبا خاصة إذا كان التغير اتجاه الانخفاض .

إن هذا الانشغال، يعني كل الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على عوائد صادرات مقومة بعملات دولية عرضة للتقلبات المفاجئة، كما هو الحال بالنسبة للدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة بالأساس.

1-3- من حيث الواردات: تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللالآلة الإنتاجية، كما أنها غير قابلة للإحلال في معظمها، مما أثقل كاهل الاقتصاد الوطني من جراء الإنفاق على الواردات الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الوطني(6) كما أن ما يميز كذلك الواردات الجزائرية هو تركزها المكاني (الجغرافي) العالي، حيث نجد حوالي ثلثي (3/2) الواردات الجزائرية، مصدرها الاتحاد الأوروبي (7) ففي سنة 2002 شكلت حصة أوروبا من إجمالي واردات الجزائر ما نسبته 64.5% كما أن حصة أوروبا من الواردات المغربية لعقد السبعينات تتراوح بين 65% و 70% وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب ومنها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى (8) وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية باعتبارها عملة الدولة المصدرة.

وعليه فإن كل تغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار سوف يحدث تأثيرا على القدرة الشرائية (الاستيرادية) للدولة الجزائرية، على اعتبار أنها تعتمد على الدولار باعتباره عملة احتياطية قابلة للتحويل، ومن ثم كل تغير في قيمة الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على القدرة الاستيرادية للدولة الجزائرية .

وطالما أن هيكل الواردات الجزائرية يشكل مواد استهلاكية ضرورية (أغذية، أدوية، مواد أولية وسطية)، فمن شأن التقلب في قيمة الدولار مقابل الأورو أن ينعكس سلبا على الرفاهية الاجتماعية، وعلى النمو الاقتصادي خاصة وأن نسبة 65% من الواردات الجزائرية مصدرها منطقة الأورو، هذا الأخير الذي يمثل عملة الفوترة للواردات الجزائرية. الأمر الذي يبين لنا أن مكاسب التبادل الدولي التي تتحقق طيلة سنوات من الزمن يمكن أن تذهب هباء منثورا من جراء تقلبه (ولو بمعدلات طفيفة) قيمة العملات الدولية محل التسوية التي تشكل أساس نظام المدفوعات الدولية.

1-4- من حيث احتياطي الصرف: من هذه الزاوية، يتميز الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة بالذات بتشكيل احتياطي صرف معتبر، حيث وصل هذا الاحتياطي من الصرف الأجنبي مقوما بالدولار الأمريكي مستويات غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وقد سمح للجزائر تحقيق مثل هذه المستويات الإصلاحات الهيكلية العميقة والشاملة لمختلف أدوات السياسة الكلية، فضلا عن الظروف الاقتصادية الدولية المواتية خاصة ما تعلق منها بتحسين أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي انعكس مباشرة على زيادة مداخيل الدولة الجزائرية من الصادرات البترولية منذ نهاية التسعينات إلى اليوم، والجدول رقم (4) يوضح المستويات التي بلغها احتياطي الصرف بالدولار الأمريكي والتي هي في تزايد مستمر بالارتباط والتحسين في الأسعار العالمية للنفط.

الجدول رقم (4) تطور احتياطي الجزائر من الصرف الأجنبي خلال الفترة 1994-2003 الوحدة : مليار الدولار الأمريكي

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
احتياطي الصرف	1.1	2.3	4.5	8.3	7.0	3.7	12.5	18.5	23.13	32.9
معدل النمو للاحتياطي %	-	1.09	0.95	0.84	-0.15	-0.47	2.37	0.48	0.25	0.42

المصدر: بنك الجزائر تقرير 2002.

بشكل عام إن أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري منذ نهاية التسعينات هو الاستقرار والتحسين في التوازنات الاقتصادية الكبرى، فقد عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج متفائلة خاصة خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من التسعينات إلى يومنا هذا، وذلك سواء تعلق الأمر بالتوازن الداخلي (عدا سنتي 99/98 أو بالتوازن الخارجي وكذا بمعدلات التضخم، حيث تم تسجيل تحسن في التوازنات الاقتصادية الكبرى واستقرار في الأسعار عامة ولأسعار الصرف الحقيقية على وجه التحديد والجدول التالي غني عن كل بيان :

الجدول رقم (5) الوضع المميز للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1994-2003)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
التوازن الداخلي (مليار الدينارات)	65.4 -	28.2 -	75.3	66.10	108.10 -	16.50-	398.9	179.10	10.4	182.69
التوازن الخارجي (الميزان التجاري ملايين الدولارات)	259 -	60	4.428	5.150	1.250	3.460	12.543	9.476	7.789	9.470
معدل التضخم	29.05	29.78	18.69	5.73	4.95	2.64	0.34	4.23	1.42	2.6
سعر الصرف دج/\$	35.09	47.68	54.77	57.73	58.74	66.64	75.29	77.26	79.69	77.09
معدل النمو	-0.7	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4	2.1	4.1	6.8

المصدر: بنك الجزائر.

وبما أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات الدولية، فإن التغير التي تعرفها أسعار الصرف من شأنها أن تنعكس على المؤشرات الاقتصادية للدول ذات العلاقة خاصة تلك التي تستعمل عملة أو عملتين دوليتين في تقويم مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية، ومن ثم فإن التقلبات التي تعرفها أسواق الصرف الدولية ولو لفترة قصيرة من شأنها أن تحدث أثارا بالغة الأهمية على الاقتصاديات الوطنية، وهو ما حدث بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال سنة 2003، حيث تعرضت أسواق الصرف الدولية خاصة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار مقابل الأورو إلى تقلبات حادة، الأمر الذي أحدث تأثيرات سلبية على المتغيرات الكلية ذات العلاقة واستدعى تدخل السلطة النقدية بهدف إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف الحقيقي (9) للعملة المحلية، بغية الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تم تحقيقها، وللوقوف على كل الجوانب المتعلقة بالتغيرات المحتملة لأسواق الصرف الدولية وانعكاساتها على الوضع الداخلي والخارجي للجزائر، لابد من معرفة سياسة ونظام الصرف في الجزائر.

2- أنظمة الصرف في الجزائر :

تميز سعر الصرف الخارجي للدينار الجزائري بالثبات والاستقرار على طيلة ثلاثة عقود من الزمن، ويمكن رد هذه الميزة إلى نظام الرقابة على الصرف المتبع الذي أضفى الكثير من الثبات والجمود على أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها أنظمة وسياسات الصرف في الجزائر المستقلة بما يلي:

2-1- نظام الربط بالفرنك الفرنسي:

استمر هذا النظام إلى غاية 1971 (10)، وفي ظلّه كان يربط الدينار الجزائري عند إصداره بالفرنك الفرنسي.

لقد تمتع الدينار الجزائري باستقرار كبير، حيث ظل يعادل 4.94 دج لكل دولار، طيلة الفترة "1967،1971" (11)، وقد كان لظهور أنظمة سعر الصرف التي تميزت بمرونة كبيرة أثر انهيار نظام "بريتون وودز"، دورا كبيرا في هذا الاستقرار. ويمكن حصر الأسباب الرئيسية التي ساعدت على استقرار سعر الصرف عند هذا المستوى فيما يلي :

- تطبيق الرقابة الصارمة على الصرف الأجنبي.
- نظام الحصص الذي يخص كل العمليات المسددة بالعملة الأجنبية وإخضاع هذه العمليات لتراخيص مسبقة .
- احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة .
- إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الخارج لتوسيع المبادلات التجارية الرسمية.

2-2- نظام الربط بسلة العملات:

في ظل هذا النظام، تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات شملت 14 عملة (12)، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا يتناسب مع وزن المدفوعات الخارجية للدولة (13)، وذلك ابتداء من 1974، ولقد أضفى هذا النظام صبغة الاستقرار والثبات على أسعار صرف الدينار الجزائري مثلما يبينه الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (6) أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1971-1988)
1988) الوحدة : دج.

السنة	1971	1972	1973	1974	1980	1982	1984	1986	1988

البيان								
5.91	4.7	4.98	4.59	3.84	4.18	3.96	4.48	4.91
سعر الصرف دج / \$								

المصدر : 5 ص 193.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، واثراً لبداية تحويل النظام السائد في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، تم إصدار قانون النقد والقرض (13) سنة 1990، استطاع من خلاله البنك المركزي اتخاذ عدة ترتيبات تتماشى مع هذا النظام الجديد، مثلما يوضحه الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7) أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الفترة (1993-1988) الوحدة : دج

السنة							البيان
1993	1992	1991	1990	1989	1988		
24.97	23.56	22.80	12.81	8.03	5.91	سعر الصرف دج / \$	

المصدر: 5 ص 195.

خلال هذه الفترة، ظهرت مرونة أكثر على الصرف الأجنبي، خاصة فيما يتعلق منها بتنظيم التجارة الخارجية بشكل عام، الاستثمار الأجنبي، قضايا الصرف وتسيير الحسابات بالعملات الأجنبية وكيفية الاستفادة من عائدات التصدير.

3-2- نظام التعويم المدار:

لقد أعلن عن إتباع نظام التعويم المدار للدينار الجزائري اعتبارا من 1995، وأهم ما ميز هذا الأخير هو ترتيبات صرف أكثر مرونة، وفي ظلّه عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري تغييرا كبيرا خاصة في السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل مثلما يبينه الجدول رقم (8) التالي:

الجدول (8) أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الفترة (1994-1999)
الوحدة : دج

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البيان						
سعر الصرف	44.85	54.22	58.62	60.65	62.93	69.18
\$/دج						

المصدر : 5 ص 196.

4-2- إصلاح نظام الصرف:

بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي المدعم للإصلاح الهيكلي في الجزائر، أصبح سعر الصرف أكثر مرونة، لكونه يتحدد في جلسات يومية تعقد بين البنوك التجارية، تحت إشراف البنك المركزي. كما أن تحديد سعر الصرف لجميع العملات يتم يوميا على أساس العروض المقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما توفر من عملات أجنبية في نفس الوقت.

لقد تم دعم إصلاح نظام الصرف أيضا استحداث سلطات نقدية لسوق يسمح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمراكز للعملات الأجنبية والاتجار فيما بينها.

كما تم إنشاء مكاتب للصرف في شهر سبتمبر 1996، بغية تعميق السوق، وتمكين جمهور المتعاملين من تلبية احتياجاتهم النقدية، وأزيلت أيضا في منتصف عام 1995، جميع الضوابط المفروضة على أسعار الصرف في تجارة السلع بما فيها السلع غير المنظورة .

كل هذه الإجراءات المتخذة، كانت تهدف بالأساس إلى محاولة مطابقة سعر الصرف المحدد في السوق الرسمية بذلك المحدد في السوق غير الرسمية، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى.

وبظهور العملة الأوروبية الموحدة أصبح هناك طلب عليها لتسوية المعاملات المالية والتجارية للجزائر باعتبار تلك المعاملات تشكل حصة الأسد مع دول الاتحاد الأوروبي.

3- الأورو كعملة دولية:

لقد ظل الدولار الأمريكي يمثل العملة الدولية الوحيدة إلى حد بعيد من الزمن، حيث

يستعمل في تسوية الالتزامات المالية والمعاملات التجارية الدولية، باعتباره عملة تقويم وفوترة على المستوى الدولي، وحتى تستمتع أية عملة بهذه الصفة الدولية، ينبغي توفرها على شروط معينة أو قيامها بوظائف معينة، والتي يمكن إبرازها فيما يلي: - لكي تكون عملة ما عملة دولية ينبغي أن تكون عملة استثمار أو توظيف، عملة احتياطية و عملة فوترة على المستوى الدولي ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

4-1- عملة توظيف أو استثمار:

أي أنها تتمتع بطلب عالمي كبير عليها نظرا لقيمتها المرتفعة ولتمتعها بالاستقرار في قيمتها الحقيقية في الأسواق الدولية، وعادة ما تكون قوة العملة مرتبطة أو نابعة من القوة الاقتصادية للدولة صاحبة العملة المعنية، ومن ثم فالطلب العالمي على عملة ما هو طلب مشتق من الطلب على الصادرات والواردات، أو الاستثمار في الأسواق المالية والحقيقية، وفي هذا المجال نجد الكثير من القيم المنقولة المتداولة في الأسواق العالمية مقومة بالدولار الأمريكي، ومن ثم نجد الطلب العالمي على الدولار الأمريكي بهدف الاستثمار في مثل هذه الأسواق.

4-2- عملة تقويم:

يتم عادة استعمال العملة الدولية في تقويم مختلف المعاملات الاقتصادية سواء كانت مالية أو تجارية، حيث لعب الدولار الأمريكي دورا كبيرا في هذا المجال، فنجد المعاملات المالية بالأسواق العالمية تقوم معظمها بالدولار، كذلك الحال بالنسبة للمديونية الدولية وفوترة عمليات التجارة الدولية بشطريها (صادرات، واردات)، وفي هذا الشأن فقد استحوذ الدولار الأمريكي بمفرده كعملة تداول دولية على 48 % من إجمالي المعاملات الدولية، وذلك سنة 1997 (16). كما هو الحال بالنسبة لتجارة النفط الدولية (17)، التي نجدها مقومة بالدولار بالإضافة إلى أن قسم كبير من الثروة المالية العالمية مقومة بالدولار الأمريكي.

4-3- عملة احتياطية:

يلعب النقد الدولي دور تخزين القيمة وهي الوظيفة الاحتياطية للنقود، وهذا ينبع كما سبق ذكره من قوة العملة ذاتها، ومن تمتعها باستقرار في قيمتها الحقيقية في الأسواق العالمية، وفي هذا المجال نجد الدولار يحتل مركز الصدارة في معظم دول العالم ومن بينها الجزائر، وخاصة تلك الدول التي تعتمد في صادراتها على مواد تقوم بالدولار الأمريكي بالأساس.

وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن للأورو أن يكون عملة دولية وينافس الدولار الأمريكي في هذا المجال؟ قيل الإجابة عن هذا التساؤل ينبغي التعرض لظروف نشأة الأورو وإبراز قوته الاقتصادية ومزاياه الأساسية وعلاقته بالاقتصاد الجزائري.

5- العملة الأوروبية الموحدة (الأورو):

الأورو هي العملة الأوروبية التي وقع عليها الاتفاق في بداية الأمر بين 11 دولة من أصل 15 دولة في الاتحاد النقدي الأوربي، وكل ذلك تلبية لمصالحها الاقتصادية المشتركة فيما بينها، وتذليلاً لبعض المشاكل الاقتصادية التي تواجهها على الصعيد النقدي العالمي، ويعد الأورو تتويجا لعدة مراحل مر بها الاتحاد الاقتصادي الأوربي من أواخر الخمسينات إلى غاية نهاية التسعينات من القرن العشرين، حيث ظهر في بداية الأمر كوحدة نقدية وهمية أو حسابية كانت تدعى بالإيكو والذي تحول مع مرور الوقت وبالتزامن وتطور الأحداث الاقتصادية والسياسية الداعية للإسراع بتجسيد التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي (الاتحاد النقدي الأوربي)، الذي توج بطرح عملة الأورو في التداول كعملة نقدية حقيقية لا وهمية (18)، وكان ذلك بتاريخ 2002/01/01 حيث تم تداول أوراق النقد والمسكوكات باليورو، واختفت العملات الوطنية تدريجيا، وتم تحديد فترة لاستبدالها بعملة الأورو أقصاها 2002/07/01 .

وعلى الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه العملة الموحدة أن تقي بالمعايير التي تم تحديدها في إطار معاهدة ماستريخت والتي يمكن تلخيصها في:

1- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدول إلى مستوى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

2- تخفيض المديونية العامة إلى ما دون 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

3- خفض نسبة التضخم إلى أقل من 3%.

4- العمل باستمرار على إبقاء أسعار الفائدة الطويلة الأجل في حدودها الدنيا، وهي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها بالنسبة لكل دولة راغبة في الدخول إلى منطقة اليورو.

6- العوامل المساعدة لجعل الأورو عملة دولية :

لعل أهم العوامل التي استندت جعل العملة الأوروبية الموحدة كعملة دولية تستعمل في مجالات شتى في تسوية المعاملات وتسديد الالتزامات وما إلى ذلك، يمكن ذكر مايلي:

1- تخفيض تكاليف المبادلات، نتيجة لتوحيد عملات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي، لم تعد هناك حاجة إلى عملية التحويل بين العملات مما يترتب عنه انخفاض في نفقات المعاملات بشكل عام وما يترتب عن ذلك من زيادة الطلب على اليورو لإتمام الكثير من المعاملات المالية والتجارية .

2- انتهاء حالة عدم اليقين بشأن أسعار الصرف وتقلباتها فيما بين الدول المشاركة في الأورو. وهذا يؤدي إلى انخفاض مخاطر التجارة البيئية إلى حدودها الدنيا وما يترتب عن ذلك من نموها بشكل كبير.

3- إعطاء قوة للعملة الأوروبية وجعلها من العملات القوية في العالم جنبا إلى جنب مع الدولار وذلك نابع من القوة الاقتصادية للدولة المشاركة فيها وهي في تزايد مستمر، حيث كانت الدول المشكلة للأورو عند ظهوره وطرحه على أرض الواقع عام 2002 تمثل خمس الإنتاج الاقتصادي والتجاري العالمي ويبلغ عدد سكانها 291 نسمة، والناتج المحلي الإجمالي 5.55 تريليون وحدة النقد الأوروبية سابقا (ECU). وهذه الأرقام في تزايد مستمر، بالنظر إلى تزايد الدول المنضمة إلى منطقة الأورو والتي بلغت حاليا 25 دولة.

4- العمل على تسهيل حرية حركة رؤوس الأموال، وبالتالي تحقيق تكامل الأسواق المالية للدول المشاركة في العملة الموحدة، وهذا يساعد على سهولة تدفق السيولة فيما بين الدول بهدف التوظيف والاستثمار في أي وقت، ويمنح المستثمرين خيارات عدة تجنبهم تجميد السيولة المالية ولو لفترة بسيطة، وتعمل على جذب المستثمرين الأجانب (مستوى عالمي) وكذا تحسين فرص الاستثمار لرجال الأعمال بشكل خاص.

إن هذا لا يعني أن الدول المعنية لم تتحمل تكاليف في سبيل تحقيق هذا الإنجاز العظيم بل العكس تماما، فقد كلفتها العملية ثمنا باهظا خاصة في بداية طرح العملة الموحدة، حيث تحملت أعباء ليست بالقليلة؛ متعلقة خاصة بعملية تبديل العملة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وما ارتبط بذلك من تكاليف ناتجة عن تغيير وتطوير الآليات والأنظمة المرتبطة بالعملة الجديدة .

7 - أهمية الأورو كعملة دولية:

إن أهمية العملة الأوروبية الموحدة في المعاملات الاقتصادية الدولية تنبع أساسا من القوة الاقتصادية لمنطقة الأورو ووزنها في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر منطقة الأورو أهم منطقة نقدية في العالم حسب المعايير الدولية المعروفة (عدد السكان، الناتج الوطني الخام، الناتج الداخلي لكل ساكن... الخ)، فنجد الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي المشكل فقط من 15 دولة يتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيما يتعلق بعدد السكان والناتج الداخلي الخام، وكذلك الحال بالنسبة لنصيبها في التجارة العالمية (19)، ومن ثم فإنه لا توجد هناك سلطة فوق قومية بإمكانها إقرار دولية عملة الأورو، ولكن الأمر يحتكم إلى قوة السوق التي من شأنها إقرار ذلك.

فضلا عن ذلك، فإن أهمية الأورو تنبع من انخفاض تكلفة المبادلة باستخدامه دوليا، وهو المعيار الذي يميز العملة الدولية دون غيرها، فالأورو يتميز بمرونة تكلفة المبادلة بالنسبة لحجم المبادلات ككل. فإن استعمال الأورو في منطقة ذات وزن اقتصادي وتجاري يعادل وزن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، لا بد أن يخفض باستمرار تكلفة المبادلة المرتبطة به. وبذلك فإن الأورو لا يعتبر فقط عملة قيادة للتجارة والمبادلات الداخلية للمنطقة بل يتجاوز ذلك، باعتباره عملة قيادة على المستوى الدولي؛

انطلاقاً من أن هناك الكثير من المؤسسات الاقتصادية الأوروبية يُتّوم جزء كبير من صادراتها بالأورو (20) ونسبة من وارداتها بالعملة الدولية الأخرى خاصة الدولار الأمريكي.

كما يستخدم الأورو كعملة قيادة في المبادلات التجارية بالنسبة لبعض الدول الأوروبية غير العضوة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، (دول أوروبا الوسطى والشرقية مثلاً)، فجميع الدول التي كانت تتخذ من عملات إحدى الدول الأوروبية سابقاً كعملة مرجعية بالضرورة تحل محلها عملة الأورو كما هو الحال لمنطقة الاتحاد المالي الإفريقي CFA.

أما على المستوى الدولي فيتوقع أن يحتل الأورو مكانة هامة، ويصبح عملة قيادية على المستوى الدولي وباستمرار مقابل تراجع الدولار الأمريكي خاصة في ظل محاولة تخفيض تكاليف المبادلة بالأورو، وتوسع منطقة الأورو في حد ذاتها. فهناك تقديرات تبين أن الأورو بإمكانه في مرحلة أولى قيادة ما يقارب 30% من التجارة العالمية (21).

بشكل عام فإن أهمية الأورو تبرز أساساً من أنه يمكن أن يصبح عملة قيادية في مجال الفوترة، تقويم السندات الدولية، الحافظات الخاصة والاحتياطيات الدولية. والجدول التالي غني عن كل بيان :

الجدول رقم (9) الأورو: عملة توظيف، احتياط وفوترة.

بيان	الدولار	المارك	الين	15 عملة للاتحاد الأوروبي
عملة فوترة	48%	16%	5%	30%
عملة تقييم سندات دولية	34%	12%	16%	35%
حافظات خاصة	40%	16%	11%	35%
احتياطيات بنوك مركزية	62%	14%	7%	20%

المصدر: (1 ص 51).

ونظراً لتمتع الأورو باستقرار نسبي في قيمته مقارنة بالدولار الأمريكي، فإنه بإمكانه منافسة هذا الأخير في مجال التوظيف والاستثمار في الأسواق المالية على وجه التحديد. حيث نجد الكثير من المستثمرين الذين عانوا من الصدمات الناتجة عن تقلب قيمة الدولار منذ سنة 1985، يرغبون في تخفيض تعرضهم لمثل هذا الخطر من خلال التحول إلى الأسواق العالمية الأوروبية (22)، مما أدى إلى تراجع سوق السندات الدولية الأمريكية التي كانت تقارب 62% سنة 1985 إلى 34% سنة 1996 وحالياً التقديرات تشير إلى أن الأورو سوف يغزو سوق السندات الدولية وكذا حافظة الأوراق المالية الخاصة وذلك على حساب الدولار الأمريكي .

أما عن استعمال الأورو كعملة احتياطية دولية، فهو مرتبط باستعماله كأداة للتدخل في الأسواق العالمية للصراف، وكعملة فوترة في التجارة الدولية، واعتماده كعملة تقويم للمبادلات المالية الدولية. في هذا الشأن هناك الكثير من الدول التي اتخذت من الأورو عملة احتياطية كدول أوروبا الشرقية، أما باقي دول العالم فيمكن أن تعتمد إلى تنوع احتياطياتها من الصرف الأجنبي لصالح الأورو طبعاً (باعتبارها آلية للوقاية من خطر تقلب أسعار الصرف على المستوى العالمي)، إن هذا ممكناً انطلاقاً من الاتجاه السائد فيما يتعلق بالدولار، حيث نجد نصيب الدولار في مجموع الاحتياطيات الرسمية الدولية في تراجع مستمر، الذي كان يشكل 76% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية الدولية عام 1973 ثم تراجع إلى 62% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية الدولية سنة 1996 (23)، في المقابل نجد نصيب العملات الأوروبية من إجمالي الاحتياطيات الدولية الرسمية في تزايد وهي على التوالي: 4% سنة 1973، و20% سنة 1996، الأمر الذي ينبئ بتحسن وضع الأورو كعملة احتياطية دولية.

9- محددات سعر صرف الأورو:

إن سعر صرف الأورو يتغير تبعاً لعدة عوامل؛ على المديين القصير، والمتوسط. وذلك بالارتباط بعامل العرض والطلب على الأورو في حد ذاته، تبعاً للسياسات النقدية والمالية المنتهجة من قبل البنك المركزي الأوروبي؛ الذي يحاول مسايرة نمو وتطور الأسواق المالية الأوروبية وتجنب العجزات المستمرة في ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي، بما يتماشى والمعايير المنشأة للوحدة النقدية الأوروبية (وفقاً لمعاهدة ماستريخت)، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الأورو عرف في بداية نشأته (الثلاثي الأول من سنة 1999) تدهوراً لصالح الدولار (24)، إن هذا التغيير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار يرجع بالأساس إلى تقلب قيمة الدولار أكثر منها إلى تغيير قيمة الأورو، على اعتبار أن التغيير الذي تعرفه قيمة عملة دولة ما له انعكاساً على القوى الاقتصادية للدولة ذاتها وعلى التوازنات الخارجية بالأساس، وفي هذا المجال عانت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها الجارية الذي قدر سنة 1998 بحوالي 213 مليار دولار والتزامات صافية اتجاه الخارج بلغت 1000 مليار دولار، علماً بأن العجز الأمريكي يمول من حين لآخر بواسطة البنوك المركزية الخارجية خاصة الآسيوية (25)، وهو خطر يهدد قيمة الدولار بالانخفاض، ويترتب عنه ارتفاع قيمة الديون الخارجية للولايات المتحدة المقومة بالعملات الأجنبية، وفي ذات الوقت قد يضر بالصادرات الأوروبية، بسبب ارتفاع قيمة الأورو لأسباب خارجية غير متحكم فيها (انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للأورو)، الأمر الذي يتطلب تحقيق نوع من التوازن بين سعر صرف العملات الدوليتين في الأسواق الدولية. حيث أن زيادة الطلب على إحداها دون الأخرى سوف يؤثر سلباً على سعر الصرف فيما بينهما وما لذلك من آثار بالغة على اقتصاديات الدول صاحبة تلك العملات وعلى الاقتصاديات العالمية ذات العلاقة بكلى أو إحدى العملتين - كما هو الحال بالنسبة للجزائر -، وهو ما يتطلب تنسيق سياسات سعر الصرف على المستوى الدولي وتدعيم التعاون المالي الدولي

تجنبنا لمخاطر تقلب أسعار صرف العملات الدولية بالنسبة للاقتصاديات العالمية المتخذة تلك العملات كعملة مرجعية دون تملكها حرية القرار.

9 - آثار ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

لقد عرف سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا معتبرا في الأسواق المالية الدولية فاق ما كان متوقعا على الأقل في الأمد القصير، حيث بلغ سعر صرف الأورو 1.28 دولارا للأورو الواحد في جانفي 2004، وهو ما يمثل ارتفاعا في قيمة الأورو بنسبة 20% (26)، الأمر الذي أثر على الشركاء الاقتصاديين لدول الإتحاد الأوروبي خاصة- منها الجزائر- التي تعتمد في مجال تقويم ديونها ومعاملاتها المالية والتجارية على هاتين العملتين الدوليتين (الأورو والدولار).

فتحسن سعر صرف الأورو مقابل العملات الدولية الأخرى قد يجلب مزايا للدول الأخرى ذات العلاقة، بينما تدهور قيمة الأورو سوف يرتب عليه تكاليف لتلك الدول. إن قيمة الأورو عرفت تطورا معتبرا مقارنة بالدولار الأمريكي خاصة في الفترة الأخيرة والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (10) سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي (2004-99)

الوحدة: أورو/ دولار أمريكي

السنة	99	00	01	02	جوان 03	ديسمبر 03	جانفي 04
سعر الصرف	1.00	0.86	0.88	1.05	1.14	1.26	1.28

المصدر: بنك الجزائر موقع الأنترنت www.bank-of-algeria.dz

يتضح من الجدول رقم (10) السابق بيانه اتجاه سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي نحو الارتفاع خاصة في الفترة الأخيرة، وهو ما يبين أن قيمة الأورو عرفت تحسنا معتبرا مقارنة بالدولار الأمريكي. لقد كان لهذا التحسن أثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري نتيجة لتدهور قيمة الدولار وتحسن قيمة الأورو، الأمر الذي بات معه ضرورة بحث قضية تقلب قيمة الأورو وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري، حيث بلغت قيمة العملة الأوروبية الموحدة مستوى غير مسبوق أو مستهدف وهو 1.28 دولار لكل أورو في بداية سنة 2004، أي خلال فترة زمنية وجيزة.

إن هذا التحسن سوف يؤثر على جل المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري والتي يمكن إجمالها في:

- التأثير على سعر صرف الدينار الجزائري.
- ارتفاع فاتورة (قيمة) الواردات الجزائرية.

- تغذية الضغوط التضخمية من خلال دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع في السوق الوطنية أي ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية.
- خسائر محتملة في صادرات المحروقات.
- ارتفاع خدمات المديونية الخارجية.
- خسائر في الميزان التجاري.
- تضخيم أعباء الكثير من المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقات التجارية والمالية الخارجية من جراء تعرضها لخطر الصرف الأجنبي.
- التأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية.

وكل ذلك انطلاقا من خصائص الاقتصاد الجزائري المنوه عنها سلفا، علما بأن القضية تعنى كل الدول ذات الصادرات المقومة بالعملة الأمريكية وذات علاقة مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال الواردات بشكل خاص.

فبالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري، نلاحظ أن هناك تطورا في سعر صرف الدينار مقابل العملات معا، وذلك مرتبط بظروف سوق الصرف الدولية للعملات الرئيسية المتمثلة أساسا في تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار أو تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو، وما لذلك من آثار على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات معا، حيث تأثر سعر صرف الدينار بتلك التغيرات، فخلال فترة وجيزة سجلت التقلبات الموضحة في الجدول رقم (11) أدناه بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل كل من الأورو والدولار.

الجدول رقم (11) أسعار صرف كل من الدينار، الأورو والدولار (2004-02)

السنة	2002	جوان 2003	ديسمبر 2003	جانفي 2004
سعر صرف الأورو/الدولار	1.05	1.14	1.26	1.28
سعر صرف الأورو/الدينار	83.45	89.79	91.26	/
سعر صرف الدولار/الدينار	79.72	78.37	72.61	/

المصدر: بنك الجزائر.

من خلال بيانات الجدول رقم (11) نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار كان

بحدود 72.61 دينار جزائري لكل دولار في نهاية ديسمبر 2003، بعدما كان يساوي 78.87 دج لكل دولار في نهاية جوان 2003 و79.72 دج لكل دولار في نهاية ديسمبر 2002، في الوقت الذي سجل فيه الدولار الأمريكي تدهورا مقابل الأورو ابتداء من شهر ماي 2003.

ففي نفس الفترة المذكورة سجلنا على التوالي أسعار صرف الدينار مقابل الدولار كما يلي: 91.26، و89.79 و83.45 والتي تدل على ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدينار الجزائري بالارتباط وتحسن قيمة الدينار مقابل الدولار، أنظر الجدول رقم (11)، الأمر الذي يبين لنا أن التقلب في قيمة الأورو مقابل الدولار سوف ينتقل لا محالة إلى سعر صرف الدينار مقابل العملاتين معا، باعتبارهما عملتين رئيسيتين بالنسبة للجزائر. وعلى الرغم من كل ذلك فقد حاول بنك الجزائر احتواء الوضع من خلال اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف الحقيقي الفعال (27) للدينار الجزائري بالارتباط والسياسة النقدية المتبعة الهادفة إلى الحفاظ على معدل تضخم في حدوده الدنيا 3% (28).

أما عن الواردات الجزائرية، فإن التغيير الكبير اتجاه الارتفاع في قيمة الأورو والمقدرة ب 20% في جانفي 2004 مقابل الدولار الأمريكي، وبالنظر إلى النسبة الكبرى من واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى رفع قيمة الواردات (FOB) مقومة بالدولار الأمريكي، خاصة وأن 50% من هذه الواردات مفوترة بالأورو، فالواردات سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2003 مقارنة بالسنوات السابقة حيث قد رتب 13.4 مليار دولار سنة 2003 مقابل 12 مليار دولار سنة 2002 و9.5 مليار دولار سنة 2001 (29) وقد كان هذا الارتفاع نتاج للسياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية والمتعلقة بتدعيم الاستثمار وشراء التجهيزات الإنتاجية، إلا أنه كانت لظاهرة تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار أثارا بارزة على ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية (30) الأمر الذي غدّ السوق الوطنية بارتفاع معتبر في أسعار الكثير من المواد الاستهلاكية وهو ما ساهم في ارتفاع معدل التضخم في الجزائر الذي انتقل من 1.42% سنة 2002 إلى 2.6% سنة 2003، كما سجلنا ارتفاع في أسعار السيارات بقيمة تتراوح بين 5 إلى 15 مليون سنتيم، كما ارتفعت أسعار الأدوية بنسبة قاربت حسب المختصين 20%، أما عن المعادن الثمينة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا كبيرا حيث ارتفع سعر الغرام الواحد من الذهب بقيمة 400 دينار جزائري (31).

وفيما يتعلق بالصادرات الجزائرية؛ التي تتشكل في معظمها من المحروقات وهي مقومة بالدولار الأمريكي، والتي عرفت قيمتها زيادة معتبرة بالنظر إلى الارتفاع والتحسين المستمر في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. إلا أنه إذا ما قوّمت هذه الصادرات بالأورو فنلاحظ أننا نحصل على نفس الحجم من الصادرات أو أقل من ذلك؛ وهو ما يؤكد خسارة في القدرة الاستيرادية للدولة الجزائرية بالاعتماد على عوائد مقومة بالدولار (صادرات) بهدف تمويل واردات مقومة بالأورو. فكل تحسن في قيمة الأورو مقابل الدولار مقداره 20% يمثل خسارة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تقدر بنفس

النسبة على الأقل. وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المنوه عنها سلفا فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، فإذا ما افترضنا ثبات عوائد المحروقات أو نموها بمعدل أقل من معدل تحسن قيمة الأورو فإن العوائد المخصصة لعملية الاستيراد لا يمكن لها تغطية فاتورة الواردات المقومة بالأورو، وطبعاً (بافتراض ثبات أحجامها دائماً) وهذا سوف ينعكس على الميزان التجاري بالسلب من حيث زيادة الخسائر أو انخفاض معدل الفائض بنفس معدل تدهور قيمة الأورو.

أما عن المديونية الجزائرية؛ فقد سجلنا ارتفاعاً طفيفاً لحجم المديونية الخارجية للجزائر، حيث بلغت 23.2 مليار دولار في نهاية عام 2003 بعد ما كانت تقدر بـ 22.5 مليار دولار عام 2002، هذا الارتفاع كان ناتجاً عن زيادة قيمة الأورو وكذا نظراً لتعبئة القروض الأجنبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. علماً بأن ديون الجزائر لا تتأثر كثيراً بهذا التقلب، على اعتبار أن المديونية الخارجية الجزائرية تتشكل أساساً من ديون طويلة ومتوسطة المدى. بينما الديون القصيرة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة، لكن مع ذلك فباستمرار ارتفاع قيمة الأورو فيتوقع ارتفاع الخسائر المرتبطة بدفع خدمات المديونية بالنسبة لتلك الديون المقومة بالدولار والتي ينبغي تسويتها بالأورو أو بالأحرى تلك الديون ذات المصدر الأوروبي.

خاتمة

إن الآثار السلبية لتقلب قيمة الأورو ابتداءً من شهر ماي 2003 على الاقتصاد الجزائري بقيت محدودة نسبياً بسبب ما تملكه الجزائر من احتياطي صرف لا بأس به من جهة، والناتج عن تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، وهو متغير غير متحكم فيه داخلياً في غالب الأحيان، وبسبب السياسة المنتهجة من قبل بنك الجزائر في مجال تسيير هذا الاحتياطي من الصرف الأجنبي والمقوم بالدولار الأمريكي من جهة أخرى، الأمر الذي مكنه من احتواء هذا التغير في أسواق الصرف الدولية خاصة ما تعلق منها بالأورو والدولار. وعليه فإن تمكن السلطات النقدية الجزائرية من احتواء بعض جوانب الأزمة المرتبطة بتقلب سعر صرف الأورو مقابل الدولار من خلال السياسة النقدية المنتهجة، وبالنظر إلى اليسر المالي ممثلاً في احتياطي صرف لا بأس به وهو مرمون بتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، وقد بلغ سعر النفط 33 دولار للبرميل الواحد في المتوسط خلال السداسي الأول من سنة 2004 وتجاوز 45 دولار للبرميل الواحد في أواخر شهر أوت 2004. وهو أمر غير متحكم فيه، كما أن الاحتياطي ذاته والذي بلغ سقف 35 مليار دولار في جويلية 2004 (32) ليس لحسن تسيير أو حسن أداء الاقتصاد الجزائري بالأساس، وإنما لعامل ظرفي مرتبط بتقلبات سوق النفط الدولية. فكما تحسن سعر النفط يمكن أن يتدهور أو يتراجع بنسب معتبرة ولفترة زمنية قد تطول. فضلاً عن ذلك إن قيمة هذا الاحتياطي تتراجع بفعل تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية، حيث تخسر الجزائر ما قيمته 500 مليون دولار إلى 800 مليون دولار سنوياً جراء تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الأورو (33).

بالإضافة إلى كل ذلك فإن احتياطي الصرف الجزائري غير مملوك بالكامل للسلطات النقدية الجزائرية التي تتولى تسييره، حيث نجده يتوزع بين مؤسسة سوناطراك والمستثمرين الأجانب وصندوق ضبط الميزانية (34).

كما أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما فيهم المستثمرين الأجانب عرضة لمثل هذا التغير في أسعار صرف العملات الدولية وبالتالي فهي عرضة لخسائر صرف ناتجة عن تقلب قيم عملات دولية لا قبل للعملة الوطنية بها. كما أن هذه النتائج غير مرتبطة بكل متغير اقتصادي على حدة، بل هي تؤثر على جل المجاميع الاقتصادية الكلية سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر، الأمر الذي يتوقع أن تتأثر معه التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر وما لذلك من انعكاس سلبي على الجوانب الاجتماعية وتأثير على الرفاهية الاجتماعية بالأساس، لذلك كله نوصي بما يلي:

- بهدف تحييد آثار تقلب قيمة الأورو على الاقتصاديات ذات العلاقة، لا بد على هذه الأخيرة من تغيير نظم صرفها حتى تتحكم جيدا في مبادلاتها التجارية، وكذا إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بتسيير ديونها.
- بهدف الحفاظ على مكاسب التبادل الدولي في عالم يتميز بالتقلبات الحادة والعنيفة والإرادية أحيانا في العملات الدولية الرئيسية، لا بد من إيلاء الأهمية اللائقة والحاسمة لسعر الصرف كآلية وكأداة للسياسة الاقتصادية بالأساس في البلاد النامية.
- العمل على تنشيط والسهر على تطبيق سعر الصرف للأجل باعتباره آلية معتمدة دوليا في مجال تغطية خطر الصرف، وهو يخص سوق يتم التفاوض فيه وفق عقود نموذجية تسمح بتوفير آجال، بضائع أو آليات مالية. فضلا عن استخدام أساليب التغطية المعمول بها والمتعارف عليها لتفادي خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية دولية النشاط.
- توظيف جزء من الاحتياطي في المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، ك شراء السندات التي تعود بفوائد معتبرة على الاقتصاد.
- شراء العملة الأوروبية الموحدة لدعم الاحتياطي من الصرف الأجنبي لتفادي تأثيرات تقلب قيمة هذا الاحتياطي.
- تنسيق سياسات سعر الصرف على المستوى الدولي وتدعيم التعاون المالي الدولي تجنباً لمخاطر تقلب أسعار صرف العملات الدولية بالنسبة للاقتصاديات العالمية.
- العمل قدر الإمكان على إحلال الواردات محليا وإيجاد مصادر تمويلية بنفس عملة فوترة الواردات، فضلا عن تعزيز القوة التفاوضية بشأن اختيار عملة تقييم المعاملات التجارية والمالية الدولية.

الهوامش والمراجع:

- 1 - استعمال الدولار الأمريكي كعملة تداول قاربت 48 % من اجمالي التبادل الدولي عام 1977. راجع: Denise Flouzat ; L'EURO . Edit Milan; 1999; France.
- 2 - صالح صالح: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف عدد 2002./01.
- 3- Media Bank ; Bank Of Algeria ; N° 46 mars 2000.
- 4 - مجلة بحوث اقتصادية عربية. عدد 31/30 سنة 2003.
- 5 - بوعتروس عبد الحق: دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر. رسالة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد جامعة قسنطينة. 2002.
- 6 - الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر. 2002.
- 7 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد . سنة 1996.
- 8 - صندوق النقد الدولي: الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق. تحرير كريم النشاشيبي وآخرون، واشنطن. 1998.
- 9 - www. Bank-of-algeria.dz
- Tendance monétaires et financière au deuxième semestre 2003
- 10- عبد المنعم سيد علي: التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت. 1986.
- 11- حميدات محمود: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1996.
- 12- Mourad Benachnou :inflation, dévaluation, marginalisation. Dar Echerifa , Alger.
- 13- راجع: قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- 14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2003.
- 15- للتفصيل حول نشأة الأورو راجع:
- إسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العملات الأجنبية. ط01، مطبعة الروزنا الأردن، 2001.
- Denise Flouzat ; L'euro . Edit Milan; 1999; France.
- 16- الخبر، عدد 15 سبتمبر 2002.
- 17- الخبر عدد 03 / 14155 أوت 2004.
- 18- هو صندوق أنشئ من طرف السلطات الجزائرية بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية بغية ضمان معالجة العجز المحتمل في الميزانية وكذا مواجهة أي انخفاض محتمل في عائدات المحروقات بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- 19 - سعر الصرف الحقيقي الفعال عبارة عن متوسط مرجح لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة وشركائها أو منافسيها التجاريين كما يمكن النظر إليه كمتوسط مرجح لنسب مؤشرات الأسعار المحلية إلى مؤشرات أسعار الشركاء التجاريين معبر عنه بنفس العملة.
- 20- " Rencontre à Alger sur les impacts de l'euro". Media Bank N°36, 1998, Algérie.
- 21- " Le rôle international des monnaies (Le dollar eu et l'euro) " Media Bank N°36, 1998, Algérie.
- 22- " La zone euro et l'économie mondiale ". Media Bank N°39, 1999, Algérie.

